"الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في الجزائر"

أ.د كمال رزيق د. علاش أحمد

kamel_rezig@yahoo.fr ahmedallache@yahoo.fr

جامعة سعد دحلب . البليدة الجزائر جامعة سعد دحلب . البليدة الجزائر

المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر

ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة

جامعة الزيتونة الأردنية, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

23 – 26 نيسان (إبريل 2012)

عمان – الأردن

مقدمة:

إن التطور الاقتصادي اليوم أصبح مطلبا ملحا لكل شعوب العالم، وهذا نتيجة لانتشار المعلومة في كل أرجاء المعمورة بصفة سريعة وشاملة، وهذا ما يجعل المقارنة واردة من قبل مختلف أفراد المجتمع بين مستواهم المعيشي ومستوى غيرهم، ويحاولون الإجابة عن جملة من التساؤلات التي لا يقدرون عليها لسبب أو لآخر.

ومن جهتها تحاول المؤسسات الاقتصادية في دول العالم الثالث محاكاة المؤسسات المتطورة جدا في مختلف أنحاء العالم، وهذا من أجل الوصول إلى مستواها واحتلال مكانة لها في السوق، وتحاول أخرى مواجهة المنافسة بكل وسائل الدفاع المتاحة لديها، من أجل المحافظة على مكتسباتها السوقية وتحاول في ذات الوقت التوسع أكثر.

كل ما سبق يحتاج إلى ذكاء اقتصادي يتمثل في الاستباق المعلوماتي وإدراك المدلول والاستفادة منها للظفر بالفرص المتاحة في السوق، وهذا ما يحتاج إلى أدوات وآليات وكفاءات مناسبة لذلك.

ومن جهتها الدولة تسعى لأن يكون اقتصادها الوطني قويا، مستقطبا للاستثمارات بمختلف أنواعها منتجا للسلع والخدمات التي تنافس على المستوى العالمي، وتحقق نموا في الدخل الوطني باستمرار يضمن لها الاستقرار الاقتصادي الذي هو أصل كل استقرار.

ونظرا للتكاليف الكبيرة التي تتطلبها تدابير الذكاء الاقتصادي، ينبغي للدولة أن تساهم في تطويره وتفعيله عن طريق إقامة بنكا للمعلومات، وتوفير آليات التحليل المناسبة، وتكون الأشخاص القادرين على اتخاذ القرارات المتوافقة مع متطلبات المرحلة، مع القدرة على استشراف المستقبل للاستفادة من كل الفرص المتاحة قبل أن يسبقهم إليها الغير.

في هذا الإطار جاء اهتمام السلطات الجزائرية بمبدأ الذكاء الاقتصادي، واتخذت تدابير عدة في هذا الإطار دعما للاقتصاد الوطني.

فما هي الإجراءات المتبعة من قبل الدولة الجزائرية في مجال الذكاء الاقتصادي؟ وما هي أهدافها؟ هذا ما نحاول دراسته من خلال هذه الورقة.

أولاً: مدلول الذكاء الاقتصادي

أول ما تم طرح مصطلح ذكاء الأعمال من قبل مؤسسة الأبحاث "غارتنر Gartner" في نهاية العام 1980م. وقد عرّف بأنه ‘الإجراء الموجّه نحو المستخدم والذي يقوم بالوصول إلى المعلومات واستكشافها، ثم تحليل هذه المعلومات، و تطوير طريقة فهمها، مما يؤدي إلى تحسين طريقة اتخاذ القرارات’. حيث اعتبر "آلان جوييي" مسئول رفيع المستوى مكلف بتسيير الذكاء الاقتصادي لدى الوزير الأول الفرنسي، أنّ تحقيق النجاح في تسيير شؤون المؤسسة يستدعي أساسا التحكم في المعلومة الإستراتيجية والحفاظ عليها إلى جانب إقامة نظرة جديدة داخل المؤسسة. و يهدف الذكاء الاقتصادي برأيه إلى التحكم في المعلومة والمعرفة والحفاظ عليها نظرا لأهميتها في تطوير وترقية المؤسسة، ويستدعي أيضا التعرف على كيفية تسيير المعلومة وانتقاء الأهم منها للخروج بما هو ضروري لفائدة المؤسسة لاسيما في مجال اتخاذ قراراتها الحاسمة.

وتنصح "**غارتنر**" المؤسسات الاقتصادية بالاستفادة من بيئتها التنافسية العالية من أجل الحصول على أفضل الأسعار لشراء مكونات ذكاء الأعمال الأساسية. وأن تكون دائما على استعداد للحصول على التكنولوجيات الحديثة. وأن تستخدم الذكاء الاقتصادي في مجال الإدارة بمختلف مستوياتها وأقسامها ويتم ذلك باتخاذ الخطوات التالية:

- التنويع في طرق إدارة محفظة الذكاء الاقتصادي.
- إحداث التكامل بين ذكاء الأعمال ومتطلبات العمل.
- إرساء ثقافة التعامل مع المعلومات وتحليلها لدى المستخدمين.
- تأسيس بنك معلومات يدعم إستراتيجية الذكاء.

انطلاقا من هذا، تجد المؤسسات نفسها في حاجة ماسة لاعتماد الذكاء الاقتصادي في استراتيجياتها التطويرية والتحسينية و الاستباقية من أجل إحكام السيطرة على السوق المتميز بالتنافس الدائم، وعليه فإن الذكاء الاقتصادي يشمل على ما يلي:

1- الوصول للمعلومة:

أصبحت المعلومة بعد الكساد الكبير " 1929 . 1933" أهم متغير في مجال النشاط الاقتصادي، وقد استطاع بعض المستثمرين تحقيق مكاسب مالية كبيرة اعتمادا على معلومة حازوا عليها خاصة في بورصات الأوراق المالية، أين يكون السابق للمعلومة هو من يستفيد بيعا أو شراء، وتوجد المعلومة في محيط المنظمة القريب والبعيد، وتخص الزبائن والموردين والسوق وتغيرات الطلب، والتغيرات الحاصلة في أذواق المستهلكين، والتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في مجال الإنتاج والتوزيع والدفع، وكذا المعلومات عن أنظمة التمويل وطرق السداد والمنتجات المالية المستحدثة وطرق الاستفادة منها، يضاف لذلك توجهات السياسة الاقتصادية المستقبلية للحكومة في مجال السياسة المالية والتجارية، وكذا السياسة النقدية للبنك المركزي، وغيرها من المؤثرات التي من شأنها أن توسع من عمل المنظمة أو تقلص منه.

2- تحليل المعلومة:

لا يكفي الوصول للمعلومة فحسب، لأن ذلك لا يفيد شيئا، بل يجب تحليلها لمعرفة جزئياتها والمتغيرات المؤثرة والمتأثرة (المستقلة والتابعة)، من أجل معرفة طرق ومجالات استغلال هذه المعلومة بما يخدم مصالح المنظمة، ويساعدها في تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله، ويجنبها الآثار السلبية للمنافسة.

3- تطوير طريقة فهمها:

إن الطرق المختلفة للفهم، قد يؤدي إلى التفسير الخاطئ للمعلومة، يترتب عليها قرارات غير صائبة قد تؤدي إلى نتائج عكسية، لذلك ينبغي اعتماد طرق حديثة تسمح بالفهم الجيّد للمعلومة، وقد يتم الاعتماد في ذلك على برامج الكترونية متطورة، أو على أساليب إدارية جديدة ومسايرة للواقع، وعدم التمسك بما تقادم سواء في المجال الإداري أو التقني.

4- تحسين اتخاذ القرارات:

إن أهم خطوة في مسار عمل المنظمات هو اتخاذ القرار الذي من شأنه أن يضع المنظمة في مركز تنافسي مميز، أو يفقدها مساحة واسعة في السوق، ويظهر هذا جليا في الأسواق المالية، وباقي المجالات الاستثمارية الأخرى، ونظرا لكون المنظمة تعمل في محيط تنافسي متغير، تجد نفسها مضطرة لاتخاذ قرارات إستراتيجية في أوقات متقاربة جدا، بخلاف ما كان عليه الحال في نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ذلك لأن مجال الأعمال قد نما بصورة كبيرة جدا مما جعل دورة حياة المنتج تختزل بفعل المنافسة والتقليد وتكسير الأسعار، ولا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة إلا على أساس معلومات دقيقة جدا، ومفهومة بطريقة سليمة، وهذا ما يجعل لرأس المال البشري دورا رياديا في كل منظمات الأعمال.

هذا، وقد اعتبر "آلان جوبيي" مسئول رفيع مكلف بتسيير الذكاء الاقتصادي لدى الوزير الأول الفرنسي، أنّ النجاح في تسيير شؤون أية مؤسسة يمر حتما عبر التحكم في المعلومة الإستراتيجية والحفاظ عليها نظرا لأهميتها في تطوير أعمال المؤسسة وترقية نشاطها المستقبلي، ويحتاج ذلك إلى معرفة كيفية تسيير المعلومة وانتقاء الأهم منها خدمة لأهداف المؤسسة خاصة في مجال اتخاذ القرارات الحاسمة ذات البعد الاستراتيجي.

وعليه فإن حسن استخدام العناصر الأربعة السابقة وتطبيقها بصفة جيدة، يجعل النشاط الاقتصادي لتلك المؤسسة أكثر تأثيراً في مجال اختصاصها، وأكثر كفاءةً من حيث أداء أعمالها، وترفع من إيراداتها، وتقلّص تكاليفها، وتحسّن علاقاتها مع الزبائن والمورّدين.

ثانياً: أهمية الذكاء الاقتصادي

إن التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكذا التطور الكبير في وسائل المواصلات، ومع تعميم النمط الاقتصادي الرأسمالي عن طريق ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، كل ذلك جعل من المعلومة هي أساس نجاح المؤسسة من عدمه، ولم يعد بإمكان المؤسسة البقاء في أمان من منافسة الآخرين، وليس بإمكانها الادعاء بالبقاء في السوق متى ما أرادت ذلك، حيث أثبت الواقع أن كبريات المؤسسات العالمية قد خرجت من السوق بسبب عدم استباقها في مجال الحصول على المعلومة، وهذا ما يؤكد ضرورة اعتماد الذكاء الاقتصادي كمدخل لضمان الاستمرار في النشاط والتوسع فيه.

ثم إن الواقع الاقتصادي اليوم يتميز بالمنافسة الحادة، والتي لا تشفع للمؤسسات الضعيفة، ذلك لأن اتساع السوق وتنوع الفاعلين فيه، وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، والتنازل عن مبدأ الحماية قبل أزمة 2008، جعل المؤسسات في العالم الثالث بصفة خاصة تعاني

من منافسة غير متكافئة، خاصة وأن المستهلك المحلي قد فقد الثقة في المنتجات الوطنية لما رآه من جودة المنتجات المستوردة، وهذا ما أدى إلى تراجع أعمالها وإفلاس الكثير منها.

هذا، وقد تميزت قطاعات إنتاجية في دول العالم المتقدم بالذكاء الاقتصادي خلال عقود طويلة بداية من النصف الثاني للقرن العشرين، أين كانت منتجاتها سببا في زيادة التطور الاقتصادي وتحقيق الثروة، بل كانت مصدرا للقوة والتحكم في الأسواق العالمية، نجد ذلك بصفة خاصة في مجال الطيران، التسلح، الفضاء صناعة الأدوية، تكنولوجيا النانو، هندسة الجينات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، صناعة الأدوية، الطاقة الأحفورية، والآن يتم التوجه نحو الطاقات المتجددة التي سوف يكون لها شأنا مستقبلا.

وفي عالم اليوم لا تكتفي المؤسسات العالمية الكبرى بمكانتها الحالية، بل تسعى لترسيخ أقدامها وزيادة مساحة سيطرتها على المستوى العالمي، مما يعني إزاحة المؤسسات الأضعف حتى داخل بلدانها، هذا ما يؤكد ضرورة اعتماد الذكاء الاقتصادي في دول العالم الثالث، وعدم الاكتفاء بالإنتاج دون معلومات مسبقة، ذلك لأن قانون ساي لم يعد صحيحا.

ثالثاً: اعتماد أسلوب الذكاء الاقتصادي في الجزائر

يخلص أندرياس بيترير Andreas Bitterer، نائب رئيس الأبحاث في مؤسسة **غارتنر** إلى نتيجة مفادها: "لكي يصبح ذكاء الأعمال مبادرة أعمال إستراتيجية حقيقيّة، لابد من دعمها من قبل نموذجٍ حكومي، وكذلك من بنيةٍ مؤسساتية مناسبة كمركز التنافس مثلاً. فبيع التقانة لم يعد كافياً لبلوغ درجة النضج، وإنما أصبح تدريب المستخدمين أمراً أساسياً للنجاح"، والدولة بقدراتها المالية والمؤسساتية من شأنها أن تعطي دفعا قويا للذكاء الاقتصادي وتجعله دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، ذلك لأن الأفراد ليس بمقدورهم وحدهم ضمان أساسيات الذكاء الاقتصادي أو الاستفادة منه، لأن التكلفة سوف تكون عالية، لما يتطلبه ذلك من بنية تحتية متعددة الأسس والهياكل.

إن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث، تعاني مؤسساتها الاقتصادية من الضعف في الأداء، ومن رداءة المنتج في أغلب الأحيان، ومن التكاليف المرتفعة، ومن غياب ثقة المستهلك في تلك المنتجات والتفكير في إستراتيجية صناعية وزراعية من طرف الدولة ليس بإمكانه تحقيق الأهداف ما لم يتم الالتزام بمبدأ الذكاء الاقتصادي، على هذا الأساس جاء التفكير في إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي بعد التعثر الذي عرفته مخططات التنمية الاقتصادية التي بدأت مع مطلع الألفية الثالثة، وبعد تفكك النسيج الصناعي الجزائري نتيجة لبرامج التصحيح الهيكلي والخصخصة التي تم تنفيذها خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، يضاف إلى ذلك ضعف القطاع الخاص الجزائري، وعدم جدية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجال الصناعي والزراعي و الخدماتي.

كل ما سبق أدى إلى تراجع الإنتاج الصناعي في الجزائر بصفة كبيرة، وإلى ضعف تنافسية المنتجات الأخرى التي ما زالت تقاوم الاندثار، على هذا الأساس جاء التفكير في الذكاء الاقتصادي كأداة لدفع الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، حيث أوضح "عبد الحميد تمار" الوزير الجزائري للصناعة وترقية الاستثمارات، أنّ بعث المجلس المذكور سيعين على فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص، حيث يتيح لهم الفرص الحقيقية لدعم استثماراتهم وأعمالهم في المجال الصناعي، إذ لا يمكن القيام بأي استثمار عام أو خاص في ظل غياب المعلومات وطرق تحليلها واستغلالها خاصة في ظل المنافسة واتساع الرقعة الجغرافية للجزائر.

والتساؤل المطروح هو: هل يمكن للمجلس الأعلى للذكاء الاقتصادي أن يعيد النشاط الاقتصادي في الجزائر إلى درجة الأداء المتميز بعد أن تم تفكيكه وأصبح نشاطه محدودا كما وكيفا؟ وهل يمكن لهذا المجلس أن يحرك دواليب الاقتصاد التي عانت من التوقف لزمن طويل؟

والتساؤل الأكثر إلحاحا هو: ما مصير برامج الإنعاش الاقتصادي التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، يضاف إليها عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية؟ فهل للخطة الخماسية التي تمتد إلى سنة 2014، واعتماد مبدأ الذكاء الاقتصادي، قدرة على إخراج الاقتصاد الجزائري من التخلف والركود؟

إن اعتماد الحكومة على استحداث مديرية عامة للذكاء الاقتصادي وللدراسات الاقتصادية ناتج عن التساؤلات السابقة، و لوحظ أن كل السياسات المعتمدة في مجال بعث النشاط الصناعي في الجزائر لم تحقق ما كان مرجو منها، كان لا بد من وجود هيئة جديدة تتولى عملية إنضاج مجموعة أفكار بشأن هيكلة ومؤدى المجلس الأعلى للذكاء الاقتصادي، حتى يتسنى له أداء دوره في تحقيق الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، ذلك لأن الانفتاح الاقتصادي يزيد من حدة المنافسة الأجنبية للسلع الوطنية، وهذا ما يجعل الإنتاج العشوائي للسلع سببا في إفلاس العديد من المؤسسات.

ثم إن هذا الجهاز المقرر في إطار الإستراتيجية الصناعية الوطنية سيوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة، على أن يتولى مهمة تنسيق النشاطات بينه وبين الهيئات العمومية التي توكل إليها مهام الاستعلام الاقتصادي قصد تزويد الاقتصاد الوطني بوسائل الدفاع والاستباق في سياق المنافسة الاقتصادية الدولية.

إنّ الوضع الراهن على صعيد الاقتصاد العالمي والمنافسة الشديدة التي تفرضها كبريات المؤسسات العالمية، يضعان المؤسسات الجزائرية في وضع تنافسي ضعيف غير مسبوق، يتطلب تغييرا جذريا للذهنيات والتصرفات" خاصة وأن مؤسساتنا المعنية بالمنافسة هي صغيرة ومتوسطة ولا يمكنها البقاء في السوق إلا بدعم من الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، مع عدم قدرتها على خلق مصالح متخصصة في جمع ومعالجة المعلومات، وفي هذا الإطار اعتبر وزير الصناعة وترقية الاستثمارات أنّ الإستراتيجية الصناعية شكلت "أول محفز مؤسساتي للذكاء الاقتصادي باعتباره سياسة عمومية موجهة لترقية التنمية الصناعية" ذلك لأن الذكاء الاقتصادي لا يمكنه أن يؤدي إلى نتيجة ما لم يكن هناك نسيج صناعي.

وحتى يرتبط المجال الصناعي بمؤسسات البحث العلمي، كان للجامعة رأيها في الموضوع، حيث يرى "رشيد حراوبية" وزير التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، أنه لا يمكن الاستغناء عن الذكاء الاقتصادي باعتباره وسيلة أساسية في يد المؤسسات تساعدها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تسمح لها بالتطور ومواجهة المنافسة التي أصبحت الميزة الرئيسية في الاقتصاد الحديث، لكونها تعتمد على بعد النظر المبني على معطيات واقعية، ويمكن للجزائر أن تستفيد من تطبيقات مفهوم الذكاء الاقتصادي لتصبح عنصرا مؤثرا على الساحة الاقتصادية الدولية نظرا لما تملكه من قدرات اقتصادية كبيرة ممثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

ويؤيد هذا رجال الأعمال الذين يرون أن الذكاء الاقتصادي يولد المزيد من الثروات ومناصب الشغل الدائمة مما يساهم في تطور بلد بأكمله، وكل مؤسسة نجحت في مجال تخصصها إلاّ واتخذت من الذكاء الاقتصادي منطلقا لعملها، على هذا الأساس يؤكد هؤلاء على ضرورة قيام الهيئات الوطنية بما يسمى بالسهر الاستراتيجي، الذي يعتبر المحفز الأساس لإعادة تنظيم وتوسيع المؤسسات المحلية وإعطائها بعدا دوليا، بهذا الصدد، أكدت مديرة الإستراتيجية لدى الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز، أنّ مفهوم السهر الاستراتيجي يتخذ مصدره من "الذكاء الاقتصادي"، لذا ألحت على اتخاذه كقاعدة رئيسة في مختلف خطط المتابعة الإستراتيجية لنشاط المجموعات الاقتصادية في الجزائر.

في هذا الإطار سارعت الدولة الجزائرية إلى تبني مشروع المديرية العامة للذكاء الاقتصادي، فقد كشف المدير العام للذكاء الاقتصادي بوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات عن رصد اعتمادات مالية ضمن قانون المالية لسنة 2010 قصد توطين مفهوم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية، من أجل تحسين وتأهيل قدراتها على استغلال المعلومات المتاحة بالسوق، من أجل إنعاش وتطوير الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية في بلادنا.

ومن أجل ضمان نجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي و الإستراتيجية الصناعية المبنية على تفعيل القطاع العام، تم بحث الجوانب الإستراتيجية للذكاء الاقتصادي والعمل على وضع دفتر شروط يدعم هذا الاتجاه، مع تحسين آليات تطبيقه بما يحقق فوائد إضافية للمؤسسات المساهمة في المخطط. وفي هذا الصدد، وضعت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بالتعاون مع بعض الهيئات الوزارية الأخرى بنكا للمعطيات والمعارف في متناول مختلف المؤسسات الاقتصادية، يتم الاعتماد عليه لإيجاد حلولا للمشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات التي تسعى إلى الاندماج في السوق. حيث أن غياب المعلومات والإحصائيات الرسمية في القطاع الصناعي يحول دون تطبيق الأهداف النهائية للذكاء الاقتصادي.

وبحلول سنة 2014 سوف يتم بناء مركز علمي للتحليل التقني والاقتصادي من أجل دعم الاستثمارات في المجال الصناعي، ومن جهة أخرى سوف يساعد ذلك المؤسسات على استعمال التكنولوجيات الحديثة بهدف العصرنة. ثم إن كافة المؤسسات والهيئات العمومية سوف تستفيد من شبكة داخلية لتوزيع المعلومات والمعطيات من أجل تسريع وتيرة التدخل وضمان المرافقة للصناعيين. وقد تم في هذا السياق توقيع سلسلة من الاتفاقيات بين وزارة الصناعة ومؤسسات التعليم العالي، حيث تم إبرام 4 مذكرات تعاون وشراكة مع جامعة التكوين المتواصل وأخرى مع جامعة باتنة، نظرا للخبرة التي تملكها في تسيير المعلومات واعتماد المعارف المحصلة لتوظيفها في مجال الذكاء الاقتصادي، وهذا كله من أجل ربط الجامعة بالمجال الاقتصادي.

ومن جانب آخر سطرت وزارة الصناعة عدة دورات تكوينية ودراسات معمقة ومتخصصة لفائدة إطارات المؤسسات الاقتصادية ، حيث تم تسجيل المئات من الكوادر والمستخدمين في مختلف الدورات التي انطلقت مؤخرا. كما تم توقيع الاتفاقية الأولى من نوعها مع الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة للاستفادة من شبكة فروعها المنتشرة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى قدرتها في تحقيق التطبيق الدائم لمفهوم الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الجزائرية.

يضاف إلى ذلك قرار وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات القيام بعملية إحصاء تشمل الاقتصاد وطني بالتعاون مع المركز الوطني للإحصائيات مستقبلا، وهذا من أجل الوقوف على الاحتياجات الصناعية والعمل على تحديث القطاع الصناعي في الجزائر.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن وزارة الصناعة وترقية الاستثمار تسعى من خلال برنامجها في مجال الذكاء الاقتصادي إلى ضمان الوسائل الضرورية لمسيري المؤسسات الوطنية في مجال المعلومات والإحصاءات اللازمة للنشاط الاقتصادي في الجزائر، من أجل دعمهم والسماح لهم باتخاذ القرارات المناسبة التي تدعم مركزهم التنافسي ويستدعي ذلك ضرورة تطوير عمل الهيئات المختصة في جمع المعلومات بصفة دورية حول النشاطات الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام، لتكون لها القدرة على تحليل المعطيات وتوظيفها في مجال نشاطها.

يوجد على مستوى وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مديرية مكلفة بالذكاء الاقتصادي والدراسات والاستشراف، حيث ذكر مديرها العام أن الوزارة ستباشر عملية تطبيق المخطط المتعلق بالصناعات الغذائية، من خلال تنصيب المجلس الوطني الذي سيتابع تنفيذ بنود وأهداف البرنامج في إطار الإستراتيجية الوطنية الذي يمتد من سنة 2010 إلى 2014، هذا البرنامج يتضمن العديد من الأهداف، في مقدمتها الانتقال بنسبة سوق الصناعات الغذائية من 50 % إلى 60 % وذلك مع أفاق 2014 كما سطرت ذات الدائرة برنامجا يهدف إلى توقيع 5000 عقد صناعي سنويا وهو ما سيسمح خلال الأربع سنوات المقبلة بشمل 17 ألف مؤسسة معنية، وسوف يتم إنشاء قطب فلاحي يعتمد على تقريب المؤسسات الصناعية من الأراضي الزراعية، مع دفع الفلاحين إلى توقيع عقود مبدئية مع الصناعيين حتى تكون التزامات مبدئية بين الطرفين، كل هذا من أجل الحد من التبعية الغذائية.

رابعاً: علاقة تأهيل المؤسسات الجزائرية بالذكاء الاقتصادي

كشف المدير العام للذكاء الاقتصادي بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، أن 20 % فقط من المؤسسات الجزائرية لديها أجهزة وبرامج ناجعة في مجال المعلوماتية.

وفي مجال تأمين التراث اللامادي للمؤسسات الجزائرية، تأكد أنه 15% فقط من هذه المؤسسات تتوفر على مواقع الكترونية خاصة بها، و50 % منها تفتقر لنظام محاسباتي مناسب. هذا ما تسعى السلطات الجزائرية إلى تجاوزه من خلال برنامج الذكاء الاقتصادي، وسوف يتم بداية من سنة 2011 البدء في تحقيق وطني حول مدى استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التحقيق الذي يندرج في إطار الجهود المبذولة من قبل الوزارة لتحديد نقائص المؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية في هذا المجال بغية تداركها ودعم جهودها في تعميم استعمال هذه التكنولوجيا، حيث تعتزم الشروع في دراسات أخرى ستساهم نتائجها في تطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية .

إن هذه العملية المتعلقة برصد الواقع في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال قد أوكلت لمؤسسة تسيير الأنظمة المعلوماتية التابعة لوزارة الصناعة، وتهدف أيضا إلى معرفة الطرق المتبعة من قبل المؤسسات الجزائرية لجمع المعلومات الضرورية الخاصة باتخاذ القرارات وتحليلها واستغلالها بالشكل المناسب لتحقيق الهدف المسطر.

كما أشار ذات المدير العام إلى أن مديريته التي أسست سنة 2008 نظمت العديد من الملتقيات والتكوينات خلال السنتين الأخيرتين ما سمح حسبه لرؤساء المؤسسات والإطارات الجزائرية بالوقوف على أهمية الذكاء الاقتصادي (جمع وتحليل واستغلال المعلومات) في مجال نشاطها، والذي سوف يسمح بتقليص التكاليف واستباق الأخطار التي كانت العائق الأكبر أما تنافسية مؤسساتنا الوطنية.

وفي ذات الإطار تواصل مديرية الذكاء الاقتصادي والدراسات والاستشراف لوزارة الصناعة تنظيم تكوينات شهرية مجانية بهدف تعميم الذكاء الاقتصادي، نظرا للتأخر الكبير الذي تسجله الجزائر في مجال الذكاء الاقتصادي مقارنة ببعض الدول المغاربية، وفي حال بقاء المؤسسات الجزائرية في معزل عما يدور حولها فلن تتمكن من تطوير تنافسيتها والتكيف مع التحولات التي تشهدها الأسواق العالمية.

ومن أجل نجاح هذا المشروع الطموح سوف ترافق الوزارة المؤسسات الوطنية وهيئات الدولة أثناء اقتنائها للأنظمة والبرامج المعلوماتية اللازمة لبلورة هذا التصور وسوف يتم التوقيع على اتفاقيات بين الوزارة و 11 مؤسسة صناعية عمومية بهدف مساعدتها على التزود بـ"خلايا الرصد" التي من شأنها أن تسمح لها بجمع واستغلال المعلومات الاقتصادية بشكل أفضل، وتنشط المؤسسات المعنية في قطاعات كقطاع الآلات الفلاحية والإلكترونيك والصناعة الصيدلانية والإعلام الآلي والميكانيك. وسوف يتم التوقيع أيضا على اتفاقات خلال سنة 2011 مع 10 مؤسسات وطنية عمومية أخرى بغية مساعدتها على تطوير أنظمة جمع المعلومات واستغلالها خاصة تلك المتعلقة بتوجهات الأسواق الوطنية والأجنبية ونشاطات المؤسسات المنافسة.

ومن جانب آخر تم التأكيد في الجلسات الوطنية حول الذكاء الاقتصادي، الذي انعقد بالمركز التجاري بالحامة، بالجزائر العاصمة، على تفعيل البرنامج الذي أعدته الحكومة الجزائرية بهدف تأهيل عشرين ألف مؤسسة اقتصادية على مدى خمس سنوات القادمة .

أي في ظل المخطط الخماسي 2010 – 2014 وهذا من أجل تجاوز المشاكل والعقبات التي واجهتها ولا تزال تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة في مجال القدرة التنافسية التي ازدادت حدتها مع الانفتاح الاقتصادي.

ومن جهة أخرى أكد المختصون في مجال توظيف الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الوطنية على القيمة التي يضيفها الذكاء في توفير الحماية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية الوليدة التي تحتاج للحماية والرعاية حتى تصير ناضجة وقادرة على التنافس.

ومن جانب آخر يساهم الذكاء الاقتصادي في حماية الإطارات والكفاءات الوطنية من مسيرين وموظفين وعاملين، وهذا في إطار المحافظة على رأس المال البشري.

الخاتمة:

يعتبر مفهوم الذكاء الاقتصادي مدخلا أساسيا لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و ذلك من خلال مساهمته في تحسين المؤشرات الأساسية للقدرة التنافسية، و المتمثلة في التكلفة، الإنتاجية، الحصة السوقية و الربحية.

وعلى هذا الأساس يشكل إدارة الذكاء الاقتصادي من أهم الأدوات التي تستعملها لمؤسسات لمواجهة المنافسة خاصة في ظل التحولات التي يشهدها المحيط، و بالتالي ضمان توسعها و بقائها في السوق، و هذا ما تحاول القيام به الجزائر من خلال ترسيخ هذا الذكاء لدى المؤسسات الجزائرية في تحسين أدائها.

قائمة المراجع:

– جمال الدين سحنون و فاضل عبد القادر، الذكاء الاقتصادي و أمن المؤسسة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر

– عبد الرزاق خليل و أحلام بوعبدلي، الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمات الأعمال.

– حسام عابد، ذكاء الأعمال في التسويق عبر البحث على الإنترنت:منصة لتسويق الأعمال على محركات البحث

– أعمال الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية، يومي 27–28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الشلف.

– المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير رقم 24 حول: متطلبات تحول نظام المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية ، الجزائر، 2004

– كاريش صليحة، اليقظة الإستراتيجية محرك تنافسية المؤسسة الحديثة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 22، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2010

– حسين علي، استثمار الإبداع في عالم الأعمال، من الفكرة إلى المنتج، الطبعة الأولى ، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر سوريا 2000.

– حليمي لمياء، دور اليقظة و الذكاء الاقتصادي في تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر،2009

– عبد العزيز النجار, الإدارة الذكية, المكتب العربي الحديث, القاهرة, 2008

– تير رضا، دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير :واقعه وآفاقه في الجزائر، http://www.csla.dz/mjls/index.php?option=com_remository&Itemid=21،

– مهيب ألنقري, التنقيب بالمعطيات و ذكاء الأعمال, www. googel.com.2006

−F.Bournois, P.J. Romani, L’intelligence économique et stratégique dans les entreprise Française, Economica, Paris, 2000.

- A.Bloch, L’intelligence économique, Economica, Paris, 1996.

−A.Chettih, Le rôle de L’intelligence économique dans le développement stratégique d’ une entreprise,Mémoire de magistère, Mangement, université de Laghouat ,2005